الحكومة في جلستها الأسبوعية..

مصادر لـ«الوطن»: زيادة مازوت التدفئة نحو ٥٥٠ ألف ليتر يومياً

توظيف الموارد المتاحة لتحسين واقع مياه الشرب في المحافظات

> تكليف الصناعة تطوير «الغذائية» لزيادة إنتاجها وتغطية احتياجات صالات التدخل الإيجابي

هناء غانم

أكدت رئاسة مجلس الوزراء زيادة مخصصات شهر شباط الجاري من مازوت التدفئة من ٢٦ بالمئة إلى ٣٥ بالمئة لضمان حصول أكبر عدد من العائلات على مخصصاتها، مع تأكيد استمرار توزيع المادة حتى نهاية الشهر السادس، ليتم في الشهر السابع بدء توزيع مخصصات العام القادم بما يراعي احتياجات كل محافظة. جاء ذلك خلال الجلسة الأسبوعية التي عقدت بالأمس برئاسة حسين عرنوس رئيس المجلس حيث ناقش المجلس واقع توزيع مادة مازوت التدفئة من حيث الكميات المخطط توزيعها والموزعة فعلياً، والجهود المبذولة لتحسين عملية التوزيع وتلبية الطلب عليها، وأكد ضرورة العمل على زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز إنتاج المصافي والتعاون مع الدول الصديقة لزيادة الكميات المتوافرة من المشتقات النفطية.

وبينت مصادر حكومية لـ«الوطن» أن الزيادة على كمية مازوت التدفئة الموزعة تبلغ نحو ٥٥٠ ألف ليتر يومياً.

وجدد عرنوس تأكيد اتخاذ أشد العقوبات بحق المتلاعبين بالسلع الأساسية والمواد المدعومة من الدولة وتكثيف الجهود لمراقبة الأسواق وضبط الأسعار وضمان توافر احتياجات المواطنين بعيداً عن الاستغلال والاحتكار.

وخلال الجلسة أكد مجلس الوزراء ضرورة تكاتف جهود الوزارات والمؤسسات التابعة لها لتعزيز صمود الأهالي في محافظة الحسكة وتوفير الخدمات الأساسية لهم والتخفيف من معاناتهم جراء الحصار الجائر الذي تفرضه ميليشيا «قسد» والاحتلالين التركي والأميركي.

رئيس مجلس الوزراء استمع خلال الجلسة لعرض حول المشاريع التي أنجزتها وزارة الموارد المائية في ٢٠٢٠ والمشاريع التي تعمل على تنفيذها في العام الحالي لتحسين واقع القطاع المائي، والتي تشمل إعادة تأهيل مشاريع الري ومياه الشرب واستكمال تنفيذ السدود وإنشاء السدات المائية وإيجاد مصادر مائية جديدة وتنفيذ الخطة الوطنية لاستصلاح الأراضي وتأهيل محطات الضخ وشبكات الري.

وشدد عرنوس على أهمية توظيف الموارد المتاحة لتحسين واقع مياه الشرب في جميع المحافظات وتطوير منظومة الصرف الصحي واستكمال إنجاز مشروع آبار المكرمة في السويداء ومشروع جر المياه إلى اللاذقية ورفع التلوث عن نهر بردى والعمل على وضع خطة لرفع التلوث عن نهر العاصي، مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة تقديم الأفكار القابلة للتنفيذ في مختلف المجالات لتحسين الواقعين الخدمي والتنموي وتطوير عملية الإنتاج.

وبحث المجلس خطة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمعالجة ظاهرتي التسول والتشرد والآليات المقترحة لذلك، حيث تم تكليف وزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والثقافة والصحة والتنمية الإدارية وضع برنامج متكامل لإعادة تأهيل الأطفال المتسولين ودمجهم بالمجتمع.

وكلف المجلس وزارة الصناعة تطوير عمل المؤسسة العامة للصناعات الغذائية وزيادة إنتاجها وتوجيهه لتغطية احتياجات صالات التدخل الإيجابي.

مدير الغذائية لـ«الوطن»

«الوطن» تواصلت مع مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حللي التي أكدت أن وزارة الصناعة قامت بشكل مباشر بتوجه كل الشركات التابعة للمؤسسة لرفع الطاقات الإنتاجية وزيادة إنتاجيتها والعمل على إدخال منتجات وإضافة أصناف جديدة لاستثمار الطاقات وخلق أنشطة اقتصادية جديدة مجدية في بعض الشركات المتعثرة والأهم حسب حللي استثمار كل الموارد المتاحة من خطوط إنتاجية وبنى تحتية لزيادة ورفع الطاقة الإنتاجية، إضافة لذلك وبتوجه وزير الصناعة تم تكليف شركة الألبان إدخال أصناف جديدة من الأجبان لطرحها بالأسعار المناسبة في السورية للتجارة خاصة وأنه تم الاتفاق مع المؤسسة العامة للمباقر لتوريد الحليب بسعر مناسب للقطاع الخاص.

وبالنسبة لشركة الكونسروة تم توجيه إدارة الشركات للتنسيق مع المزارعين عبر الوحدات الإنتاجية لتضمين محاصيلهم بعد تأمين كل مستلزمات العملية الإنتاجية للفلاح من بذور وأسمدة وغيرها وبأسعار منافسة إضافة إلى ضرورة الاستفادة من وحدات التبريد الموجودة بشركات الكونسرة للبدء بتصنيع منتجات مجمدة لطرحها باسم الغوطة بأسعار أرخص من السوق.

ووافق المجلس على تخصيص المؤسسة العامة للجيولوجيا بكامل مساحة الملاحة في منطقة جيرود لاستخدامها في استخراج ومعالجة وتعبئة الملح الخام، وعلى استكمال تنفيذ أعمال الموقع العام في مشروع السكن الشبابي /المرحلة الثانية/ في اللاذقية.

من «يخمن» أسعار العقارات للمالية؟

الحكومة تنوي الحصول على رافد للخزينة ومحبط للمكلفين

عبد الهادي شباط

اعتبر الباحث الاقتصادي الدكتور علي محمود محمد في تصريح لـ«الوطن» حول النقاشات الجارية وحالة التداول لمشروع قانون البيوع العقارية، أن تحديد الضريبة على البيوع العقارية بنسبة من القيمة الرائجة يرفد الخزينة العامة بلا شك بالأموال الناتجة عن ذلك، ولاسيما أن حركة البيع والشراء للعقارات هي حركة مستمرة لم تتوقف رغم مرورها بفترات ركود ربما أو انخفاض في النشاط العقاري لأسباب متعددة تبدأ بالحالة النفسية المرافقة لسنوات الحرب مروراً بالارتفاعات الهائلة التي أصابت أسعار القطاع العقاري في سورية متأثراً بعدة عوامل منها سعر الصرف مثلاً، وبناءً عليه، يعتبر تكليف اللجان لتقدير وتخمين أسعار العقارات في جميع المحافظات السورية وعلى اختلاف أنواعها بين سكنية وتجارية وبين المنظمة منها وغير المنظمة إضافة للأراضي، هو التحدي الأكبر أمام هذه اللجان ووزارة المالية، وبما أنه قد تم الانتهاء منه حسب بعض التصريحات التي يتم تناقلها، يبقى تحديد المناطق السعرية ونسب المعايير الوزنية لتثقيل العقارات خلال الفترة القادمة.

مبيناً أنه في هذا الصدد فإن فرض ضريبة ١ بالمئة على العقارات السكنية تامة البناء و١٫٥ بالمئة على العقارات على الهيكل، من شأنها تحقيق دخل مضاعف بعدد من المرات عما كان يحقق سابقاً، فمثلاً منزل سعره مليون ليرة بحسب التخمين السابق لدى الدوائر المالية، كان يتم دفع نسبة ضريبة ٢٫٥ بالمئة ما يعني قيمة ٢٥ ألف ليرة، على حين الآن وباعتبار سعر المنزل أضحى ١٠٠ مليون ليرة بحسب التخمينات الحديثة فإن ضريبة البيع تعادل مليون ليرة في حال كان تام البناء، وهذا يعني نقلة نوعية في عائدات الجباية من خلال البيوع العقارية، ما يعني زيادةً في حجم الإيرادات العامة لتلبية متطلبات الإنفاق العام في موازنة العام ٢٠٢١ والبالغة ٨٥٠٠ مليار ليرة، كما أن القرار يشمل جميع البيوع من عقارات سكنية أم أراضي وأسطح، وبيع حق الأجار وبيع حق الرقبة...إلخ، كما أنه يشمل كذلك التركات سواء للأصول والفروع والإخوة ولبقية الورثة.

واعتبر أنه نظراً لكون اللجان قد أنهت تقديراتها لأسعار العقارات منذ مدة لا نعلمها بدقة، إلا أن المتتبع للسوق العقاري يرى أن أسعار العقارات قد ارتفعت بنسب بين ٥٠ بالمئة إلى ١٠٠ بالمئة خلال النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ وهذه نقطة مهمة، فهل كانت التقديرات قبل هذه الفترة أو بعدها، وإن كان ذلك فهل سيتم إعادة التخمين كل فترة من السنوات على سبيل المثال؟

وبين محمد أنه في هذا الصدد، هناك بعض التخوفات لدى البعض من أن تخمين سعر المنزل وتثبيت هذه القيمة ضريبياً قد تؤدي إلى ظلم ضريبي للبعض في حال انخفاض قيمة المنزل نتيجة انخفاض العوامل المؤثرة في أسعار العقارات، وهذا أمر يصعب التكهن به لكون أسعار العقارات تتأثر بدورها ببعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تخص الاقتصاد السوري ككل، كما أن هناك بعض التخوفات من احتمالية عدم قيام بعض التجار بإجراء معاملات نقل الملكية للعقارات المباعة هرباً من الضريبة ما يعني تحقيقاً لسلسلة من الأرباح عبر عدة عمليات بيع لحين الوصول للمشتري النهائي والذي يتم الفراغ باسمه.

مؤكداً أنه لابد من الإشارة إلى صدور القرار رقم ٥ الخاص بإتمام معاملات بيع العقارات والمركبات في شهر شباط من العام ٢٠٢٠ والذي نص على وجوب تحويل جزء من ثمن العقار أو المركبة من المشتري إلى البائع عبر حسابات كل منهما المصرفية، ومع قانون البيوع العقارية المزمع إصداره وتحديد القيم الرائجة للعقارات، فمن الممكن استصدار قرار لاحقاً بوجوب تحويل نسبة مئوية محددة من ثمن العقار الرائج من المشتري إلى البائع بدلاً من عبارة «جزء من الثمن».

حسن لـ«الوطن»: حملة الجمارك خفّت نوعاً ما بعد تواصل غرفة تجارة دمشق معها

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك للتجار: لا يمكن أن نسمح بمواد تضر بصحة أطفالنا

رامز محفوظ

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي خلال اجتماعه أمس مع مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق أن الحكومة تتابع بجلساتها القضايا المعيشية والاقتصادية وهي لا تنفصل عن الجهود المبذولة من القطاع الخاص ويعملان بخط متواز لتحسين الواقع الاقتصادي.

وقال البرازي: لاشك أن الحرب على سورية خلقت تشوهات في الاقتصاد وأثرت في التصدير لكن كل المؤشرات الاقتصادية والسياسية تدل على أن مرحلة التعافي وعودة العجلة الاقتصادية ستكون قريبة.

وشدد على أن حماية المستهلك لا تعني حماية المستهلك بالسعر فقط بل الاهتمام بصحة المواطن والاقتصاد الوطني عبر ضبط المخالفات الجسيمة كتهريب الدقيق التمويني وبيعه والغش بالمكيال وبيع مواد غذائية مدورة أي معاد تصنيعها وهي منتهية الصلاحية وحالات الغش بالأخص المواد الغذائية، مضيفاً: هل من المعقول السماح لمن يغش بالمواد الغذائية ويقدم مواد تضر بصحة أطفالنا وصحتنا ويقدم مواد مهربة مجهولة المصدر ويغش بالمكيال؟ بالتأكيد لن نسمح له.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مازن حسن بين لـ«الوطن» أن وزير التجارة الداخلية تطرق إلى الظروف التي يمر بها البلد، وتم الحديث عن كل ما يتعلق بالغرف التجارية إضافة لموضوع الجمارك والتموين والتأمينات الاجتماعية.

وبين أن أهم ما ركز عليه الوزير هو موضوع التكافل الاجتماعي، مشدداً على ضرورة أن تكون غرف التجارة قريبة من المواطنين وأن تكون المسؤولية الاجتماعية موجودة بأعلى درجاتها.

ولفت إلى أن مطالب أعضاء غرفة تجارة دمشق الرئيسية تركزت حول إلغاء التأمينات الاجتماعية المفروضة على التجار باعتبار أن بعض التجار يمتلكون محال صغيرة وليس لديهم عمال وبعض المحال التي يعملون بها هم من عائلة واحدة، لكون وزارة التجارة الداخلية تعتبر أن الوثيقة الصادرة عن مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تتضمن عدد العمال المسجلين لديها من الوثائق المطلوبة للتسجيل في السجل التجاري، مضيفاً: الغرفة تطالب بإلغاء التأمينات الاجتماعية منذ سنتين

وأوضح أن أعضاء الغرفة تطرقوا إلى موضوع الجمارك وحملة المداهمات التي تقوم بها للمحال التجارية كما تم الحديث عن موضوع الضرائب.

ونوه بأن غرفة تجارة دمشق بعد ما تواصلت مع الجمارك منذ مدة انخفضت حملات المداهمة التي تقوم بها دوريات الجمارك للمحال التجارية نوعاً ما والجمارك تتفهم هذا الأمر حالياً.

التقنين أصبح ٤٨ ساعة في الشيخ نجار الصناعية والمنشآت طالبت بزيادة مخصصاتها من المحروقات

عجان لـ«الوطن»: توقيع عقد محطة كهروضوئية تؤمّن ٥٠ بالمئة من حاجة المدينة للكهرباء

علي محمود سليمان

بيّن مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب حازم عجان لـ«الوطن» أن تطبيق نظام التقنين الجديد للمدن الصناعية قد زاد ساعات التقنين إلى ٤٨ ساعة بدلاً من ٢٤ ساعة، في حين تستمر ساعات التغذية بالتيار الكهربائي على مدار باقي أيام الأسبوع.

ولفت إلى أن الزيادة في ساعات التقنين قد خفضت أيام الإنتاج لتصبح بين ٦ إلى ٥ أيام إنتاج، حيث إن العديد من المعامل والمنشآت الصناعية تقدم بطلبات لزيادة مخصصاته من المحروقات إلى مديرية الصناعة في حلب كونها الجهة المعنية ضمن لجنة المحروقات المركزية لتحديد الكميات اللازمة من المشتقات النفطية لكل منشأة.

وقد تم تأمين زيادة في كميات المحروقات للمنشآت الصناعية مع الأخذ بالحسبان زيادة ساعات انقطاع التيار الكهربائي، وحسب عدد الورديات العاملة لكل منشأة وفق سجلها الصناعي، فهناك معامل تعمل على مدار ٢٤ ساعة ولا تتوقف، ولذلك فأغلبية المنشآت الصناعية عدلت ساعات العمل لوردياتها بما يتناسب وساعات التقنين.

وفي سياق متصل لفت عجان إلى أن وزارة الكهرباء وقعت عقداً مع شركة مختصة بالطاقة النظيفة لتنفيذ محطة كهروضوئية ضمن المدينة الصناعية بالشيخ نجار، وذلك ضمن العقد الذي وقع سابقاً بين المدينة الصناعية ووزارة الكهرباء لمنح الأخيرة مساحة ضمن المدينة لتنفيذ هذه المحطة، التي ستكون باستطاعة ٣٣ ميغا واط، وبمدة تنفيذ هي ١٨ شهراً ولذلك يجب أن تدخل المحطة في العمل خلال عامين كحد أقصى.

ولفت إلى أن الاستطاعة التي ستنتجها المحطة الكهروضوئية تشكل نحو ٥٠ بالمئة من حاجة المدينة الصناعية حالياً من التيار الكهربائي لتشغيل المنشآت الصناعية، كما وقعت وزارة الكهرباء عقداً لصيانة العنفة الأولى والخامسة في المحطة الحرارية بحلب وهو ما سيسهم باستقرار التيار الكهربائي وزيادة ساعات التغذية مستقبلاً.

ومن جهة أخرى أشار عجان إلى أن عدد المنشآت الصناعية المنتجة حالياً ضمن الشيخ نجار الصناعية وصل إلى ٦٨٠ منشأة منها ٣١٨ منشأة في القطاع النسيجي والباقي يتوزع على القطاعات الثلاثة الأخرى وهي الغذائية والهندسية والكيميائية، على حين عدد المنشآت التي تتحضر للدخول بالإنتاج هو بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ منشأة، مشيراً إلى أن هناك نشاطاً جيداً في القطاع النسيجي مؤخراً ويتوقع تطوره مستقبلاً، ولا ننسى أن حلب عاصمة الصناعة النسيجية.

الرسائل النصية للمازوت.. طُبقت.. لم تطبق..؟!

٩٠٠ عائلة يومياً تحصل على المازوت

عبد المنعم مسعود

تابعت «الوطن» يوم الاثنين الماضي أحد صهاريج تعبئة مادة مازوت التدفئة في حي كشكول وضمن مدينة جرمانا وذلك للوقوف على واقع إيصال مادة المازوت للمستهلكين.

وتبين من خلال سؤال المستهلكين المحظوظين بوصول مستحقاتهم من المازوت بأنه لم تصلهم أي رسائل نصية تفيد بتوفر مخصصاتهم من مستحقاتهم من المادة لدى صاحب الصهريج مؤكدين أن ما جرى هو عبارة عن اتصال هاتفي من صاحب الصهريج للمستهلك يبلغه بتخصيصه بالمادة.

ما قاله المستهلكون أكده موزع المادة موضحاً أن المسألة عبارة عن اتصال للمستهلك قبل يوم نبلغه من خلاله بوصول مخصصاته.

وتكرر الأمر ذاته أمس في الدويلعة من خلال متابعة توزيع مازوت التدفئة لصهريج آخر حيث بين مستهلكون أنه لم تصلهم رسائل لاستلام مخصصاتهم من مازوت التدفئة وإنما مجرد اتصال يطلب من المستهلك انتظار وصول الصهريج.

وكانت «الوطن» قد تلقت العديد من الشكاوى منذ إعلان وزارة النفط عن تطبيق آلية الرسائل النصية في دمشق وريفها وأن الأولوية في التوزيع للمستهلكين ممن لم يستلموا الدفعة الثانية من العام الماضي وأكد المشتكون المنتشرون في دمشق وريفها بأنهم بانتظار رسائل المازوت التي يبدو أنها لن تأتي.

ووفقاً لمصدر في محروقات الريف فإن كمية مازوت التدفئة المتوقع توزيعها أمس الثلاثاء تصل إلى ٤٥٠ ألف لتر يفترض أن تشمل ٢٢٠٠ عائلة وتشمل منها صحنايا بأكثر من ١٠٠ ألف ليتر و مثلها لقطنا وحوالي ٤٠ ألف ليتر ليبرود والضمير بواقع ٢٢ ألف ليتر وقرى وادي بردى بمثل الكمية وخصصت حوالي ١٠٠ ألف للتوزيع عن طريق مركز ريف دمشق في دمر.

عضو مجلس محافظة دمشق شادي سكرية قال في تصريح لـ«الوطن» إنه يتم يومياً تخصيص بين ٧٠٠ إلى ٩٠٠ عائلة بمستحقاتها من المازوت.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت أنه وبدءاً من الثامن من الشهر الماضي بدأت بتطبيق الرسائل النصية لاستلام مادة مازوت التدفئة على البطاقة الذكية وكان قد سبق إعلان وزارة النفط اجتماع كوادر محافظتي دمشق وريفها برئاسة المحافظين في مبنى محافظة الريف والذي ناقش في أحد بنوده كيفية تطبيق ذلك.

ختاماً إذا لم تصل الرسائل فما الذي يعوق وصولها ولماذا أعلن عن تطبيقها ولماذا لا يزال المستهلك جاهلاً بمعرفة دوره بالرغم من ذكاء البطاقة المزعوم وأكثر من ذلك وأهم متى سيصل المازوت لمستحقيه وقد قارب الشتاء من نهايته؟